اتجاهات طلبة العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية(2003-2007)

د/صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة
باحث في الشؤون السياسية
المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الأردني، والتعرف على آراء واتجاهات طلبة العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية .

وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي لإلقاء الضوء على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية ، وكذلك تم استخدام المنهج القانوني عند الحديث عن النصوص القانونية المتعلقة بالكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب ، وأخيراً تم استخدام المنهج التحليلي الإحصائي (SPSS) من أجل تحليل البيانات الإحصائية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها ، أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية تبعاً للمتغيرات الشخصية للمبحوثين ، وأن أبرز مظاهر مشاركة المرأة السياسية تمثلت في مشاركتها في الانتخابات النيابية والبلدية، وأن الكوتا النسائية ساعدت المرأة من خارج المدن الرئيسة في الوصول إلى مركز صنع القرار، وأوصت الدراسة بتوسيع مشاركة المرأة السياسية في كافة مواقع صنع القرار السياسي، وزيادة عدد مقاعد الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب .

Abstract:

This study aims to identify the nature of the women's quota in the Jordanian electoral system, and to identify the views and attitudes of

political science students at the University of World Islamic Sciences towards the impact of the women's quota on political participation Jordanian women .

The researcher used the historical approach to shed light on the political participation of Jordanian women, and used the legal approach when it comes to the legal texts relating to the women's quota in the election to the House of Representatives, and finally used of statistical approach (SPSS) for statistical data analysis.

The study concluded several conclusions, including that there was no statistically significant differences in the attitudes of respondents differences about the impact of the women's quota on the political participation of Jordanian women depending on the variables of personal respondents, and that the most prominent manifestations of women's political participation was the participation in parliamentary and municipal elections, and that the women's quota has helped women from outside the major cities in the access to the decision-making center. The study recommended the expansion of women's political participation in all political decision-making positions, and increase the number of women's quota seats in the election law.

مقدمة:

سعت المرأة الأردنية منذ خمسينات القرن العشرين إلى الحصول على حق الانتخاب والترشيح في الانتخابات النيابية، ولكنها لم تحصل على حقها في الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس النواب الأردني إلا في عام 1974م، عندما تم تعديل قانون الانتخاب لمجلس النواب، ليتم منحها حق الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس النواب، ومنذ ذلك الحين مارست المرأة الأردنية حقها في الانتخابات النيابية .

ومع بدء مرحلة التحول الديمقراطي في الأردن عام 1989م، ترشحت المرأة الأردنية للانتخابات النيابية، ولكن لم يحالفها الحظ، وفي الانتخابات النيابية لعام 1993م، استطاعت المرأة الأردنية الفوز بعضوية مجلس النواب، من خلال فوز السيدة توجان فيصل كأول امرأة أردنية تدخل مجلس النواب الأردني، وفي الانتخابات النيابية لعام

1997م، أخفقت المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية، ولم تستطيع الفوز بأي مقعد في مجلس النواب .

وفي عام 2003م، ونتيجة للمطالبات المتعددة من قبل منظمات المرأة والنساء الناشطات في المجال السياسي والقانوني، ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة وغيرها، بضرورة منح المرأة الأردنية كوتا نسائية في مجلس النواب ؛ وذلك حتى تتمكن المرأة الأردنية من التواجد في مجلس النواب في ظل الظروف والمعيقات المختلفة التي تحول دون مشاركتها السياسية الفاعلة، فقد تم تعديل قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (34) لسنة 2001م، بموجب القانون المعدل رقم (11) لعام 2003م، ليتم تخصيص ستة مقاعد إضافية للمرأة الأردنية في مجلس النواب(الكوتا النسائية) .

وقد جاء في نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها رقم (42) لسنة 2001م وتعديلاته، أنه يضاف إلى مجموع عدد المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية، ستة مقاعد تخصص لإشغالها من المرشحات في مختلف الدوائر الانتخابية في المملكة، الفائزات بهذه المقاعد وفقاً لأحكام الفقرة (ج) من المادة (45) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم(34) لسنة 2001م وتعديلاته .

وقد جاء في نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها رقم (42) لسنة 2001م وتعديلاته، أنه يضاف إلى مجموع عدد المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية، ستة مقاعد تخصص لإشغالها من المرشحات في مختلف الدوائر الانتخابية في المملكة، الفائزات بهذه المقاعد وفقاً لأحكام الفقرة (ج) من المادة (45) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم(34) لسنة 2001م وتعديلاته.

وقد جاء في المادة (45) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (34) لسنة2001م وتعديلاته، أنه بعد تدقيق عدد الأصوات التي نالتها المرشحات اللواتي لم يفزن بأي من المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية، وتحدد اللجنة الخاصة أسماء الفائزات بالمقاعد الإضافية المخصصة للنساء، على أساس نسبة عدد الأصوات التي نالتها كل

مرشحة من مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية التي ترشحت فيها، وبالمقارنة بين هذه النسب، تعتبر فائزة بهذه المقاعد المرشحات اللواتي حصلن على أعلى النسب في جميع الدوائر الانتخابية، دون النظر إلى كون الفائزة (مسلمة أو مسيحية، أو شركسية أو شيشانية)، أو كونها من دوائر البدو الانتخابية المغلقة، وإذا تساوت النسبة بين مرشحتين أو أكثر فتجري القرعة لاختيار المرشحة الفائزة.

وفي الانتخابات النيابية لعام 2003م، استطاعت ست نساء الفوز بعضوية مجلس النواب الأردني من خلال الكوتا النسائية، بينما لم تستطيع أي سيدة الفوز بعضوية مجلس النواب من خلال التنافس الحر، وفي الانتخابات النيابية لعام 2007م، استطاعت سبع سيدات الفوز بعضوية مجلس النواب الأردني، ست نساء من خلال الكوتا النسائية، وامرأة واحدة من خلال التنافس الحر .

ومنذ ذلك الحين بدأ موضوع الكوتا النسائية يأخذ مكاناً واسعاً في الحوار بين مختلف القوى السياسية وبين أبناء المجمع الأردني بين مؤيد ومعارض للكوتا النسائية .

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على مفهوم الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الأردني، والتعرف على آراء واتجاهات طلبة العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة مفهوم الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الأردني، ومعرفة تأثير الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (34) لعام 2001م وتعديلاته على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، والتعرف على آراء واتجاهات طلبة العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، والخروج باستنتاجات تساعد صانع القرار السياسي على تشريع القوانين في هذا المجال .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على مفهوم الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الأردني، وتأثير الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الأردني لعام 2001م وتعديلاته، على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في مجلس النواب الأردني، وتعزيز الدراسات السابقة وإثراءها في هذا الموضوع، وكذلك في التعرف على آراء واتجاهات طلبة العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، واستفادة صانع القرار السياسي في الأردن من هذه الدراسة نحو مدى إمكانية تطبيق الكوتا النسائية في القوانين والأنظمة الأخرى .

مشكلة الدراسة:

إن تعديل قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (34) لسنة 2001م، بموجب القانون المعدل رقم (11) لعام 2003م، وتخصيص مقاعد إضافية للمرأة في مجلس النواب(الكوتا النسائية)، أثار جدلاً واسعاً داخل المجتمع الأردني، ودفع الباحثين إلى إجراء الدراسات النظرية والميدانية حول أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي أبرز مظاهر مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ؟.
- ما هي أبرز القضايا التي أفرزتها الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الأردني ؟.
- ما هي ابرز معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية ؟.
- ما هي آراء واتجاهات طلبة العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية ؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية تبعاً للمتغيرات الشخصية للمبحوثين (العمر، الجنس، المهنة، مكان الإقامة) ؟

فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة على عدد من الفرضيات الرئيسية، وهي:

1- لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية تبعاً لمتغير العمر .

2- لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية تبعاً لمتغير الجنس .

3- لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية تبعاً لمتغير المهنة .

4- لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية تبعاً لمتغير مكان الإقامة.

5- أن مشاركة المرأة الأردنية السياسية اتخذت عدد من المظاهر تختلف في أهميتها وترتيبها من وجهة نظر المبحوثين .

6- أن الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الأردني أفرزت العديد من القضايا المرتبط بها تختلف في أهميتها وترتيبها من وجهة نظر المبحوثين.

7- أن هنالك العديد من معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية تختلف في أهميتها وترتيبها من وجهة نظر المبحوثين .

مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة في هذه الدراسة هو طلبة برنامج دكتوراه العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، والمسجلين في الفصل الدراسي الثاني 2013/2012م، وعددهم (46)طالب وطالبة، وقد تم اختيار كافة طلاب شعب المواد الدراسية التي تم طرحها في قسم العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية في الفصل الدراسي الثاني 2013/2012م، وبلغ عدد أفراد العينة (35)، ولم يتم استبعاد أية استبانه،

وبالتالي يصبح عدد الاستبيانات التي تم تفريغها في التحليل الإحصائي (35) استبانه، وبالتالي فإن نسبة أفراد العينة من المجتمع الأصلي للدراسة تشكل(76، 08٪)وتمت معالجة البيانات التي جمعت من خلال الحاسوب وباستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS) .

مصطلحات الدراسة:

الكوتا النسائية:

نظام الكوتا النسائية هو تشريع أو قانون أو نظام خاص تصدره الدولة يتم من خلاله التدخل الايجابي لزيادة حصص المرأة لمساعدتها على تجاوز الصعوبات التي تعوق مشاركتها السياسية مقارنة بأقرانها الرجال، وتعمل الكوتا النسائية على تمكين المرأة ليكون لها تمثيل داخل البرلمان، حتى يتعود الناخب على وجود تمثيل نسائي في البرلمان[1] .

المشاركة السياسية:

ويقصد بالمشاركة السياسية الأنشطة الطوعية التي يقوم بها الفرد، والمشاركة في اختيار النخبة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو المشاركة في صنع القرار أو توجيه السياسات العامة للدولة والرقابة على تنفيذها[2].

منهجية الدراسة:

في هذه الدراسة تم اعتماد المنهج التاريخي لإلقاء الضوء على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، وكذلك تم استخدام المنهج القانوني عند الحديث عن النصوص القانونية المتعلقة بالكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب، وأخيراً تم استخدام المنهج التحليلي الإحصائي (SPSS) من أجل تحليل البيانات الإحصائية، والتي تم تجميعها من خلال توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة .

أداة الدراسة:

قام الباحث بتصميم استبانة خاصة لهذه الغاية، وجاءت الاستبانة في جزأين:

1- الجزء الأول تناول الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة .

2- الجزء الثاني تناول أسئلة الاستبانة في ثلاثة محاور، المحور الأول تناول مظاهر مشاركة المرأة الحياة السياسية، وبلغ عدد الأسئلة (5) أسئلة، والمحور الثاني تناول الكوتا النسائية في النظام الانتخابي، وبلغ عدد الأسئلة (6) أسئلة، والمحور الثالث تناول معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، وبلغ عدد الأسئلة (9) أسئلة، وبلغ عدد الأسئلة الإجمالي في الاستبانة (20) سؤال لتغطية موضوع الدراسة.

واستخدمت الدراسة مقياس ليكرت، وقسمت الإجابات على النحو التالي:

(موافق بشدة، موافق، لا أدري، غير موافق، غير موافق بشدة).

صدق أداة الدراسة:

بعد الانتهاء من تصميم الاستبانة، قام الباحث بعرض الاستبانة على عدد من المحكمين من أصحاب الاختصاص وأساتذة العلوم السياسية في عدد من الجامعات الأردنية ومنها جامعة آل البيت وجامعة العلوم الإسلامية العالمية، وتم الأخذ بملاحظاتهم واقتراحاتهم، وعدلت فقرات الاستبانة حسب رأي المحكمين وملاحظاتهم، وكانت الاستبانة حسب رأي المحكمين صالحة لإجراء الدراسة.

الإطار الزماني والمكاني:

تم تحديد الإطار الزماني لهذه الدراسة بحيث تكون بداية الدراسة عام2003م، وهي السنة التي تم فيها إجراء أول انتخابات نيابية يتم فيها تخصيص مقاعد معينة للمرأة (الكوتا النسائية)، وأما نهاية الدراسة فكانت عام 2007م، وهي السنة التي تم فيها إجراء انتخابات نيابية واعتماد الكوتا النسائية أيضاً، وبذلك يكون لدينا انتخابات نيابية لمجلسين نيابيين يتم فيها اعتماد الكوتا النسائية، أما الإطار المكاني

فقد تم تحديده في طلبة برنامج دكتوراه العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

الدراسات السابقة:

تناول هذا الموضوع العديد من الدراسات والأبحاث، والتي ركزت بشكل أساسي على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، وتناولت في جزء منها موضوع الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب، ومشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية، ونذكر منها:

دراسة بعنوان "**المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (1989-2001م)**"[3]، حيث تناولت الدراسة مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية، واستخدمت الدراسة الاستبيان لمعرفة اتجاهات القيادات والنخب النسائية نحو قانون الانتخابات، والعوامل التي تعيق مشاركة المرأة السياسية في العملية الانتخابية، وقد خلصت الدراسة إلى أن أغلبية القيادات النسائية تؤيد الكوتا النسائية، وتعتقد بأن نظام الصوت الواحد يعيق انتخاب المرأة.

ودراسة "**مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية الأردنية عام 2003م**"[4]، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية، وتحليل دوافع وأسباب مشاركة في الانتخابات البرلمانية والعوامل التي تؤثر على اختيارات النساء للمرشحين، وقد توصلت الدراسة إلى أن دوافع وأسباب المشاركة والتصويت تبين أن غالبية النساء تذهب إلى التصويت لدعم مرشح العائلة، وأن الخيار الأول للمرأة في انتخاب مرشح البرلمان، هو للمرشح القريب، وفيما يتعلق الانتماء السياسي فإن خيار المرأة الأول للمرشح المستقل، وقد أوصت الدراسة بأن المرأة تحتاج إلى تثقيف وتوعية أكثر بشأن انتخاب المرشحين البرلمان، وأنه ينبغي زيادة عدد مقاعد الكوتا النسائية إلى اثني عشر مقعد.

ودراسة بعنوان " **النظام الانتخابي وأثره في تفعيل حق المرأة في المشاركة في عضوية مجلس النواب في التشريع الأردني** "[5]، وقد تناولت الدراسة الكوتا النسائية من الناحية القانونية، وبينت أثر النظام الانتخابي الأردني في تفعيل مشاركة المرأة في عضوية مجلس النواب، كما تناولت الدراسة نظام الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب ومعرفة مدى دستورية الكوتا النسائية، كما تناولت الدراسة معوقات مشاركة المرأة في عضوية المجلس النيابي، وخلصت الدراسة إلى أن نظام الكوتا النسائية في قانون مجلس النواب هو نظام غير دستوري .

ودراسة بعنوان " **المرأة والمشاركة السياسية في الأردن** "[6]، حيث تناولت الدراسة الواقع السياسي للمرأة على المستوى الإقليمي والمستوى السياسي محلياً، والمنظمات النسائية التي تعمل من خلالها المرأة الأردنية، وخلصت الدراسة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات لتمكين المرأة من الوصول إلى السلطة التشريعية ومراكز صنع القرار .

ودراسة بعنوان " **"نظام الكوتا وأثره على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (2003-2006)"**[7]، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى اتجاهات القيادات النسائية الناشطة في العمل السياسي نحو المشاركة السياسية للمرأة والكوتا النسائية، وقد خلصت الدراسة إلى أن نظام الكوتا النسائية تؤثر بشكل إيجابي نحو مزيد من المشاركة السياسية للمرأة الأردنية مع ضرورة إعادة النظر في آلية احتساب الكوتا النسائية .

ودراسة بعنوان **"الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الأردني"**[8]، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نظام الكوتا وآراء وتوجهات المرأة الأردنية من خلال دراسة ميدانية إحصائية، وكذلك معرفة آراء النائبات الأردنيات الحاليات في مجلس النواب حول نظام الكوتا النسائية الذي أخذت الحكومة الأردنية به في الانتخابات البرلمانية لسنة 2003م، وخلصت الدراسة إلى أن المرأة الأردنية تدرك أن نظام الكوتا أمر ضروري لأنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة في العمل السياسي، وأنها

عنصر فعال في التنمية داخل المجتمع الأردني، وأن الكوتا في هذه المرحلة أمر ضروري حتى تستطيع المرأة أن تثبت نفسها مستقبلاً في العمل السياسي .

ودراسة بعنوان" **تجربة المرأة الأردنية المرشحة للانتخابات النيابية لعام**2007 "[9]، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام2007م، وذلك من خلال التعرف على مدى مشاركة المرأة المرشحة للانتخابات النيابية في منظمات المجتمع المدني، والأعمال التطوعية المختلفة، وتوصلت الدراسة إلى أهمية تدريب النساء المرشحات على إدارة الحملات التدريبية، وكسب التأييد ومهارات الخطابة والقيادة ورفع ثقافتهن السياسية، وأهمية تغيير الصورة النمطية للمرأة الأردنية، وذلك من خلال زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في الحياة العامة والبرلمان بشكل خاص، وتعديل قانون الانتخاب .

ودراسة " **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية** "[10]، وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى التاريخي والوثائق القانونية ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة، وتسليط الضوء على الفرص المتاحة للنساء في مجال القيادة واتخاذ القرارات في المملكة الأردنية، وكذلك تتناول الدراسة بشكل خاص على التحديات الرئيسية التي تعوق تقدم المرأة، وكذلك مناقشة دور قانون الانتخاب لعام 2010 في تحقيق مفاهيم المواطنة، وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين الذكور والإناث وتمكين المرأة ومشاركتها في القيادة واتخاذ القرار .

ونلاحظ أن غالبية الدراسات السابقة، تناولت المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، وتناولت مشاركة المرأة الأردنية في مجلس النواب في جزء منها، وعدد قليل من هذه الدراسات تناولت موضوع الكوتا النسائية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لكي تحاول أن تدرس مسألة الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الأردني، والتعرف على مدى تأثيرها على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية من خلال التعرف على آراء وتوجهات طلبة العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

تقسيم الدراسة: سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مطالب كما يلي:

المطلب الأول: الكوتا النسائية في النظام الانتخابي

المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن المشاركة السياسية للمرأة الأردنية

المطلب الثالث: الإطار التطبيقي للدارسة

الخاتمة: نتائج الدراسة والتوصيات

المطلب الأول: الكوتا النسائية في النظام الانتخابي:

أولا- مفهوم الكوتا النسائية:

الكوتا في الأصل كلمة لاتينية شاع استخدامها بلفظها الأصلي، ومعناه في اللغة العربية حصة، وتستخدم الكوتا لتوفير فرصة للفئات الأقل حظاً في المجتمع في الوصول للفرص، مثل النساء والسود والأقليات، وهي كغيرها من الآليات لها ميزاتها ولها عيوبها، ويتوقف مدى الاستفادة منها، على طريقة استخدامها، وتوفر الشروط المكملة لها[11].

والكوتا النسائية بشكل عام تعني تخصيص نسبة من المقاعد للنساء في المؤسسات، والدوائر، والمجالس التشريعية، والبرلمانية، والهدف هو إيصال صوت النساء، وإشراكها في عملية التنمية، واتخاذ القرار، ومبدأ الكوتا هو أحد وسائل تحقيق العدالة، والمساواة، وتعميق حقوق المواطنة[12].

ويمثل نظام الكوتا النسائية شكلاً من أشكال التدخل الإيجابي لمساعدة المرأة على التغلب على العوائق التي تحد من مشاركتها السياسية مقارنة بأقرانها الرجال، وتتنوع أشكال الكوتا النسائية من حيث هي كوتا قانونية أو دستورية، أو كوتا حزبية طوعية، ويمكن تطبيق نظام الكوتا أثناء عملية الترشيح، كما يمكن تطبيقه على النتائج النهائية للعملية الانتخابية[13].

وتتعدد تطبيقات فكرة الكوتا، ما بين تخصيص عدد من مقاعد البرلمان ليتنافس عليها النساء مباشرة، أو لتشغل بأسماء نسائية ينتخبها الأعضاء الفائزون في الانتخابات، وفرض شروط على الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، بأن يكون ضمن مرشحيها نسبة معينة من النساء. وبعض الدول لا تكتفي بالخيار الأخير فقط، وإنما تفرض أيضا على الأحزاب، وضع النساء في مقدمة قوائمها الانتخابية كي يضمن الفوز ولا يتعرضن للتهميش الانتخابي، ويسمى هذا بالكوتا المزدوجة ونجد أبرز تطبيقاتها في الأرجنتين[14] .

ويوجد هناك أنظمة متعددة للكوتا النسائية، ومن أشهرها[15]:

- **الكوتا الدستورية:** حيث يتم إدارة الكوتا من ضمن دستور البلاد لتخصيص نسبة معينة من المقاعد في السلطة التشريعية لصالح المرأة، كما هو موجود في نيبال والفلبين وأوغندا.

- **قانون الكوتا الانتخابية:** وهي الكوتات التي تتوافر في التشريعات الوطنية أو الأنظمة في البلاد، وتستخدم هذه الكوتا بصورة واسعة في أمريكا اللاتينية وبلجيكيا وصربيا والبوسنة والهرسك والسودان.

- **الكوتا للحزب السياسي للمرشحين للانتخابات:** وهذه الأنظمة أو الأهداف التي تضعها الأحزاب السياسية تشمل نسبة من النساء كمرشحات للانتخابات، وهناك العديد من الأحزاب السياسية التي تبنت أنواع الكوتا وإجراءاتها مثل الأرجنتين، وبوليفيا والإكوادور وألمانيا والنرويج والسويد.

ثانيا- الكوتا النسائية في الأردن:

بعد أن فشلت المرأة الأردنية في الوصول إلى قبة البرلمان، منذ التحول الديمقراطي في الأردن عام 1989م، باستثناء فوز سيدة واحدة بانتخابات عام 1993م، فإن هذا الأمر احتل مكانا بارزا في الحوار الوطني الذي يدور حول عملية التنمية السياسية في الأردن.

وبعد أن أطلق الملك عبد الله الثاني بن الحسين شعار الأردن أولا كمنطلق لبناء أردن جديد في كافة المجالات، فقد تفرع عن لجنة الأردن أولا لجنة الكوتا النسائية، ومنذ اللحظة الأولى لتشكيل هذه اللجنة فقد كان هناك شبه إجماع نسائي على تخصيص مقاعد محددة للمرأة الأردنية في البرلمان المقبل (الكوتا النسائية)، وذلك عن طريق تعديل في قانون الانتخاب لمرحلة انتقالية[16].

وبعد توصية لجنة الأردن أولا ؛ اتخذت الحكومة الأردنية قراراها بتعديل قانون الانتخاب رقم(34) لعام2001م وذلك بالقانون رقم(11) لعام2003م، والمتضمن تخصيص ستة مقاعد من المجلس النيابي للمرأة الأردنية .

الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (34) سنة 2001م وتعديلاته:

جاء النص على المقاعد الإضافية المخصصة(الكوتا النسائية) للمرأة في مجلس النواب في قانون الانتخاب المعدل رقم (11) لسنة 2003م، والمعدل للقانون رقم (34) لسنة 2001م ويقرأ معه .

وقد جاء في نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها رقم (42) لسنة 2001م وتعديلاته، أنه يضاف إلى مجموع عدد المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية، ستة مقاعد تخصص لإشغالها من المرشحات في مختلف الدوائر الانتخابية في المملكة، الفائزات بهذه المقاعد وفقاً لأحكام الفقرة (ج) من المادة (45) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم(34) لسنة 2001م[17].

وقد جاء في المادة (45) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (34) لسنة2001م وتعديلاته، أنه بعد تدقيق عدد الأصوات التي نالتها المرشحات اللواتي لم يفزن بأي من المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية، وتحدد اللجنة الخاصة أسماء الفائزات بالمقاعد الإضافية المخصصة للنساء، على أساس نسبة عدد الأصوات التي نالتها كل مرشحة من مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية التي ترشحت فيها، وبالمقارنة بين هذه النسب، تعتبر فائزة بهذه المقاعد المرشحات اللواتي حصلن على أعلى

النسب في جميع الدوائر الانتخابية، دون النظر إلى كون الفائزة (مسلمة أو مسيحية، أو شركسية أو شيشانية)، أو كونها من دوائر البدو الانتخابية المغلقة، وإذا تساوت النسبة بين مرشحتين أو أكثر فتجري القرعة لاختيار المرشحة الفائزة[18].

المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن المشاركة السياسية للمرأة الأردنية:

شاركت المرأة الأردنية في الحياة السياسية بشكل مبكر، ففي عام 1974 تم تعديل قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (24) لسنة 1960م، بموجب القانون رقم (8) لسنة 1974م، حيث تم شطب كلمة (ذكر) الواردة في الفقرة(أ) من المادة(2) الواردة في القانون الأصلي، وأصبحت(ذكرا كان أم أنثى)، وبذلك يصبح تعريف الأردني بأنه كل شخص ذكرا كان أم أنثى أكتسب الجنسية الأردنية بمقتضى أحكام قانون الجنسية الأردنية[19]، وبذلك حصلت المرأة على حق الانتخاب والترشيح لمجلس النواب، ومارست المرأة هذا الحق بنشاط في الانتخابات البرلمانية التكميلية عام 1984م إلا انه لم تتقدم أية مرشحة لتلك الانتخابات فاقتصر الترشيح على الرجال .

وفي انتخابات المجلس النيابي الحادي عشر عام 1989م ترشح (12) امرأة من بين (647) مرشحا، ولم تستطيع أي منهن الوصول إلى قبة البرلمان، بينما في انتخابات عام1993م، تنافست(3) نساء من بين (534) مرشحا لملء المقاعد النيابية الثمانين، حيث فازت مرشحة واحدة وهي السيدة توجان فيصل، وفي انتخابات1997م للمجلس النيابي الثالث عشر بلغ عدد المرشحات(17) من أصل (561) مرشحا، ورغم عدم وصول المرأة إلى قبة البرلمان، إلا أنها قد اكتسبت المزيد من الخبرة وتعزيز قدراتها على المشاركة في الحياة النيابية والسياسية[20].

وفي الانتخابات التكميلية لمجلس النواب الثالث عشر بسبب وفاة احد أعضائه عام2001م، تم انتخاب سيدة من قبل المجلس نفسه دون إجراء انتخابات عامة على المقعد الشاغر.

وفي الانتخابات النيابية لمجلس النواب الرابع عشر عام 2003م، والتي جرت بموجب قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (34) لعام 2001م وتعديلاته، تم تخصيص ستة مقاعد في مجلس النواب للنساء فقط بحيث لا يستطيع الرجال منافستها على هذه المقاعد، مع بقاء الفرصة مهيأة للتنافس الحر مع الرجال على المقاعد الأخرى[21].

وقد ترشحت (54) امرأة من أصل (765) مرشح، واستطاعت ست مرشحات الفوز بعضوية مجلس النواب الرابع عشر عام 2003م[22].

وفي الانتخابات النيابية لمجلس النواب الخامس عشر عام 2007م، والتي جرت بموجب قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (34) لعام 2001م وتعديلاته، ترشح (199) امرأة، وكانت نتيجة الانتخابات فوز سبعة سيدات بعضوية مجلس النواب الخامس عشر عام 2007م (واحدة بالتنافس الحر وستة من خلال الكوتا النسائية)[23].

وفي مجلس الأعيان كانت السيدة ليلى شرف أول إمرأة أردنية تدخل مجلس الأعيان الأردني عام 1989م، توالى بعدها مشاركة المرأة في مجلس الأعيان، أما مشاركة المرأة في السلطة التنفيذية فقد بدأت عام1979م عندما تبوأت أول امرأة منصب وزير التنمية الاجتماعية وهي السيدة إنعام المفتي.

وأما عن مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية فقد حصلت على حق لانتخاب والترشيح لعضوية المجالس البلدية والقروية عام 1982م، حيث تم تعديل قانون البلديات رقم (29) لسنة 1955م، من خلال القانون المعدل رقم (22) لسنة 1982م، بحيث تم منح المرأة الأردنية حق الانتخاب والترشيح لعضوية ورئاسة المجالس البلدية[24].

وفي قانون البلديات رقم (14) لسنة 2007م، تم منح المرأة كوتا نسائية حيث يخصص للمرشحات لعضوية المجلس البلدية نسبة لا تقل عن (20٪) من عدد أعضاء المجلس البلدي[25]، وفي الانتخابات البلدية عام 2007م، بلغ عدد أعضاء المجالس البلدية (1028) عضواً، منهم (228) سيدة أعضاء في المجالس البلدية[26].

وشاركت المرأة الأردنية في السلطة القضائية، حيث تم تعيين تغريد حكمت في1996/6/15م، كأول قاضية أردنية[27]، وقد استطاعت المرأة الوصول إلى السلك الدبلوماسي، ففي عام 1970م كانت السفيرة لوريس احلاس أول امرأة تترفع إلى منصب سفير في وزارة الخارجية حيث تم تعيينها نائبا للمندوب الدائم للبعثة الأردنية الدائمة لدى الأمم المتحدة/ نيويورك[28].

المطلب الثالث: الإطار التطبيقي للدارسة:

نتائج التحليل الإحصائي للدراسة:

بعد أن تم جمع الاستبيانات وتفريغها ومعالجتها إحصائيا وتبويب الإجابات ضمن جزأين:

1-الجزء الأول تناول الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة .

2-الجزء الثاني تناول أسئلة الاستبانة في ثلاثة محاور، المحور الأول تناول مظاهر مشاركة المرأة الحياة السياسية، وبلغ عدد الأسئلة (5) أسئلة، والمحور الثاني تناول الكوتا النسائية في النظام الانتخابي، وبلغ عدد الأسئلة (6) أسئلة، والمحور الثالث تناول معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، وبلغ عدد الأسئلة (9) أسئلة، وبلغ عدد الأسئلة الإجمالي في الاستبانة (20)سؤال .

وفيما يلي أهم هذه النتائج وتحليلها، لتوضيح أهمية الكوتا على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية من وجهة نظر طلبة العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية:

أ - توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية "الديمغرافية":

1-التكرارات والنسب المئوية للمتغير المستقل "العمر":

العمر	التكرار	النسبة المئوية
40-25	21	% 60,0
55-40	13	% 37,10
أكثر من 55	1	% 2,90
المجموع	35	% 100,00

ونلاحظ هنا أن نسبة من أعمارهم (25-40) تساوي (60٪) من حجم العينة، وهي النسبة الأكبر من حجم العينة، بينما كانت نسبة من أعمارهم (40-55) هي (37، 1٪) من حجم العينة، وكانت نسبة من أعمارهم (أكثر من 55) تساوي (2، 9٪) من حجم العينة، وهي أقل نسبة من حجم العينة .

2-التكرارات والنسب المئوية للمتغير المستقل "الجنس":

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	30	% 85,70
أنثى	5	% 14,30
المجموع	35	% 100,00

ونلاحظ هنا أن نسبة الطلاب الذكور تساوي (85، 7٪) من حجم العينة، وهي النسبة الأكبر من حجم العينة، بينما تشكل نسبة الطالبات الإناث (14، 3٪) من حجم العينة، وهي النسبة الأقل من حجم العينة؛ وهذا يعود تفسيره إلى أن عدد الطالبات الإناث الملتحقات في برنامج الدكتوراه في العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية قليل ولا يزيد عن نسبة (20٪) من عدد الطلبة الإجمالي الملتحقين في البرنامج .

3-التكرارات والنسب المئوية للمتغير المستقل "المهنة":

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
قطاع عام	24	% 68,60
قطاع خاص	11	% 31,40
المجموع	35	% 100,00

ونلاحظ هنا أن نسبة من يعملون في القطاع العام تساوي (68، 6٪) من حجم العينة، وهي النسبة الأكبر من حجم العينة، بينما تشكل نسبة من يعملون في القطاع الخاص (31، 4٪) من حجم العينة، وهي أقل نسبة من حجم العينة .

4-التكرارات والنسب المئوية للمتغير المستقل "الإقامة":

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
مدينة	28	% 80,00
ريف	7	% 20,00
المجموع	35	% 100,00

ونلاحظ هنا أن نسبة من يقيمون في المدينة تساوي (80٪) من حجم العينة، وهي النسبة الأكبر من حجم العينة، بينما تشكل نسبة من يقيمون في الريف (20٪) من حجم العينة، وهي أقل نسبة من حجم العينة .

ب - تحليل الإجابة على أسئلة الدراسة:

السؤال الأول: ما هي آراء واتجاهات طلبة العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية ؟

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء وتوجهات طلبة العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المحور الأول: إن أبرز مظاهر مشاركة المرأة في الحياة السياسية:		3.9829	.83648
1	مشاركة المرأة في عملية الانتخابات النيابية والبلدية.	4.2571	.81684
2	ترشح المرأة لعضوية المجالس النيابية والبلدية.	3.9714	1.07062
3	مشاركة المرأة في الوظائف والوزارات الحكومية.	3.8571	1.26358
4	مشاركة المرأة في عضوية مؤسسات المجتمع المدني.	4.1143	.99325
5	مشاركة المرأة في عضوية الأحزاب السياسية.	3.7143	1.20224
المحور الثاني: إن الكوتا النسائية في النظام الانتخابي أفرزت عدد من القضايا:		3.8048	.69250
1	الكوتا عملت على زيادة المشاركة السياسية للمرأة الأردنية .	3.7714	1.16533
2	الكوتا تعطي المرأة فرصة لإثبات قدراتها السياسية.	3.7143	1.17752
3	الكوتا أفرزت نواب غير مؤهلات للعمل النيابي.	3.9714	.98476
4	الكوتا ساعدت المرأة من خارج المدن الرئيسة في الوصول إلى مركز صنع القرار .	4.0286	.85700
5	ضرورة زيادة عدد مقاعد الكوتا وتعديل طريقة احتسابها.	3.4286	1.44070

6	الكوتا حل مؤقت يساعد المرأة في الوصول إلى مراكز صنع القرار .	3.9143	1.06747
المحور الثاني: من أبرز معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية:		3.8921	.59865
1	النظرة السلبية للمجتمع لدور المرأة في العمل السياسي.	4.0571	.99832
2	غياب الوعي التام بالثقافة الحقوقية لدى المرأة.	4.0857	.81787
3	عدم اهتمام وسائل الإعلام بقضايا المرأة .	3.5143	1.14716
4	عدم ثقة المرأة بقدرة المرأة على العمل السياسي.	4.3143	.83213
5	ضعف الإمكانات الاقتصادية والمادية للمرأة .	3.9714	1.01419
6	ضعف الأحزاب السياسية وتدني مشاركة المرأة فيها.	4.3714	.77024
7	ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المرأة .	3.6286	1.13981
8	قانون الانتخاب (الصوت الواحد).	3.5429	1.22097
9	قانون الانتخاب (توزيع الدوائر الانتخابية) .	3.5429	1.26823
	المتوسط العام	3.8933	.54154

1- المحور الأول: أبرز مظاهر مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

نلاحظ هنا أن الفقرة الأولى، والتي ترى أن من أبرز مظاهر مشاركة المرأة في الحياة السياسية هي مشاركة المرأة في عملية الانتخابات النيابية والبلدية، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (25714.) جاءت في المرتبة الأولى، بينما جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة الخامسة، والتي ترى أن من أبرز مظاهر مشاركة المرأة في الحياة السياسية هي مشاركة المرأة في عضوية الأحزاب السياسية، وذلك بمتوسط حساب بلغ (71433.) .

ويبين الجدول أدناه إعادة ترتيب فقرات المحور الأول التي تناولت أبرز مظاهر المشاركة السياسية للمرأة الأردنية حسب اتجاهات طلبة العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية .

رقم الفقرة	ترتيب الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
4	1	الكوتا ساعدت المرأة من خارج المدن الرئيسة في الوصول إلى مركز صنع القرار .	4.0286	.85700
3	2	الكوتا أفرزت نواب غير مؤهلات للعمل النيابي.	3.9714	.98476
6	3	الكوتا حل مؤقت يساعد المرأة في الوصول إلى مراكز صنع القرار .	3.9143	1.06747
1	4	الكوتا عملت على زيادة المشاركة السياسية للمرأة الأردنية .	3.7714	1.16533
2	5	الكوتا تعطي المرأة فرصة لإثبات قدراتها السياسية.	3.7143	1.17752
5	6	ضرورة زيادة عدد مقاعد الكوتا وتعديل طريقة احتسابها.	3.4286	1.44070

2- المحور الثاني: الكوتا النسائية في النظام الانتخابي:

نلاحظ هنا أن الفقرة الرابعة، والتي ترى أن من أبرز القضايا التي أفرزتها الكوتا النسائية في النظام الانتخابي هي أن الكوتا ساعدت المرأة من خارج المدن الرئيسة في الوصول إلى مركز صنع القرار، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (02864.) جاءت في المرتبة الأولى، بينما جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة الخامسة، والتي ترى أن من أبرز القضايا التي أفرزتها الكوتا في النظام الانتخابي هي ضرورة زيادة عدد مقاعد الكوتا وتعديل طريقة احتسابها، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (42863.) .

ويبين الجدول أدناه إعادة ترتيب فقرات المحور الثاني التي تناولت أبرز القضايا التي أفرزتها الكوتا النسائية في النظام الانتخابي حسب اتجاهات طلبة العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية .

رقم الفقرة	ترتيب الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
4	1	الكوتا ساعدت المرأة من خارج المدن الرئيسة في الوصول إلى مركز صنع القرار .	4.0286	.85700
3	2	الكوتا أفرزت نواب غير مؤهلات للعمل النيابي.	3.9714	.98476
6	3	الكوتا حل مؤقت يساعد المرأة في الوصول إلى مراكز صنع القرار .	3.9143	1.06747
1	4	الكوتا عملت على زيادة المشاركة السياسية للمرأة الأردنية .	3.7714	1.16533
2	5	الكوتا تعطي المرأة فرصة لإثبات قدراتها السياسية.	3.7143	1.17752
5	6	ضرورة زيادة عدد مقاعد الكوتا وتعديل طريقة احتسابها.	3.4286	1.44070

3- المحور الثالث: أبرز معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية:

نلاحظ هنا أن الفقرة السادسة، والتي ترى أن من أبرز معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية هي ضعف الأحزاب السياسية وتدني مشاركة المرأة فيها، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (37144.) جاءت في المرتبة الأولى، بينما جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة الثالثة، والتي ترى أن من أبرز معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية هي عدم اهتمام وسائل الإعلام بقضايا المرأة، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (51433.).

ويبين الجدول أدناه إعادة ترتيب فقرات المحور الثالث التي تناولت أبرز معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، حسب اتجاهات طلبة العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية .

رقم الفقرة	ترتيب الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
6	1	ضعف الأحزاب السياسية وتدني مشاركة المرأة فيها.	4.3714	.77024
4	2	عدم ثقة المرأة بقدرة المرأة على العمل السياسي.	4.3143	.83213
2	3	غياب الوعي التام بالثقافة الحقوقية لدى المرأة.	4.0857	.81787
1	4	النظرة السلبية للمجتمع لدور المرأة في العمل السياسي.	4.0571	.99832
5	5	ضعف الإمكانات الاقتصادية والمادية للمرأة .	3.9714	1.01419
7	6	ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المرأة .	3.6286	1.13981
8	7	قانون الانتخاب (الصوت الواحد).	3.5429	1.22097
9	8	قانون الانتخاب (توزيع الدوائر الانتخابية) .	3.5429	1.26823
3	9	عدم اهتمام وسائل الإعلام بقضايا المرأة .	3.5143	1.14716

السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية تبعاً للمتغيرات الشخصية ؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات طلبة العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية تبعاً للمتغيرات الشخصية، وحسب الجداول أدناه:

- المتوسطات والانحرافات المعيارية لاتجاهات طلبة العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية تبعاً لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
25-40	21	3.9062	.53188
40-55	13	3.8487	.59072
55أكثر من	1	4.2033	0
المجموع	35	3.8933	.54154

- المتوسطات والانحرافات المعيارية لاتجاهات طلبة العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية تبعاً لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ذكر	30	3.8331	.56094
أنثى	5	4.2547	.14510

- المتوسطات والانحرافات المعيارية لاتجاهات طلبة العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية تبعاً لمتغير المهنة

المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
قطاع عام	24	3.8585	.62077
قطاع خاص	11	3.9694	.31856

- المتوسطات والانحرافات المعيارية لاتجاهات طلبة العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية تبعاً لمتغير الإقامة

الإقامة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدينة	28	3.9313	.51390
ريف	7	3.7414	.66312

نلاحظ هنا وجود اختلاف في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بسبب اختلاف المتغيرات الشخصية (العمر، الجنس، المهنة، مكان الإقامة)، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية، تم استخدام التحليل التالي:

المتغير الشخصي	F قيمة	الدلالة الإحصائية
العمر	.204	.817
الجنس	3.887	.057
المهنة	3.607	.066
الإقامة	.601	.444

ويتبين من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- عدم وجود دلالة إحصائية تبعاً لمتغير العمر، حيث بلغت قيم F (.204)، وبدلالة إحصائية (.817) .

- عدم وجود دلالة إحصائية تبعاً لمتغير الجنس، حيث بلغت قيم F (.8873)، وبدلالة إحصائية (.057) .

- عدم وجود دلالة إحصائية تبعاً لمتغير المهنة، حيث بلغت قيمF (.6073)، وبدلالة إحصائية (.066) .

- عدم وجود دلالة إحصائية تبعاً لمتغير الإقامة، حيث بلغت قيم F (601.)، وبدلالة إحصائية (444.) .

وبعد التحليل الإحصائي للاستبانة، فقد أشارت نتائج تحليل الاستبانة إلى ما يلي:

أ-لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية تبعاً لمتغير العمر .

ب-لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية تبعاً لمتغير الجنس .

ج-لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية تبعاً لمتغير المهنة .

د-لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية تبعاً لمتغير مكان الإقامة.

هـ-أن أبرز مظاهر مشاركة المرأة السياسية من وجهة نظر المبحوثين، تمثلت في مشاركتها في الانتخابات النيابية والبلدية ومشاركتها في عضوية مؤسسات المجتمع المدني.

و-إن أبرز القضايا التي أفرزتها الكوتا النسائية في النظام الانتخابي من وجهة نظر المبحوثين، تمثلت في أن الكوتا ساعدت المرأة من خارج المدن الرئيسة في الوصول إلى مركز صنع القرار، وأن الكوتا أفرزت نواب غير مؤهلات للعمل النيابي، وأن الكوتا حل مؤقت يساعد المرأة في الوصول إلى مراكز صنع القرار.

ز-إن أبرز معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية من وجهة نظر المبحوثين، تمثلت في ضعف الأحزاب السياسية وتدني مشاركة المرأة فيها، وعدم ثقة المرأة بقدرة المرأة على العمل السياسي، وغياب الوعي التام بالثقافة الحقوقية لدى المرأة.

خاتمة الدراسة:

بعد هذا التحليل لمفهوم الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الأردني، وتحليل آراء واتجاهات طلبة العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أثبتت الدراسة الفرضية القائلة بأنه لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية تبعاً لمتغير العمر .

2- أثبتت الدراسة الفرضية القائلة بأنه لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية تبعاً لمتغير الجنس .

3- أثبتت الدراسة الفرضية القائلة بأنه لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية تبعاً لمتغير المهنة .

4- أثبتت الدراسة الفرضية القائلة بأنه لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو أثر الكوتا النسائية على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية تبعاً لمتغير مكان الإقامة.

5- أثبتت الدراسة الفرضية القائلة بأن مشاركة المرأة الأردنية السياسية اتخذت عدد من المظاهر تختلف في أهميتها وترتيبها من وجهة نظر المبحوثين، وأن أبرز هذه المظاهر تمثلت في مشاركتها في الانتخابات النيابية والبلدية ومشاركتها في عضوية مؤسسات المجتمع المدني.

6- أثبتت الدراسة الفرضية القائلة بأن الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الأردني أفرزت العديد من القضايا المرتبط بها تختلف في أهميتها وترتيبها من وجهة

نظر المبحوثين، وأن أبرز هذه القضايا تمثلت في أن الكوتا ساعدت المرأة من خارج المدن الرئيسة في الوصول إلى مركز صنع القرار، وأن الكوتا أفرزت نواب غير مؤهلات للعمل النيابي، وأن الكوتا حل مؤقت يساعد المرأة في الوصول إلى مراكز صنع القرار.

7- أثبتت الدراسة الفرضية القائلة بأن هنالك العديد من معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية تختلف في أهميتها وترتيبها من وجهة نظر المبحوثين، وأن أبرزها تمثلت في ضعف الأحزاب السياسية وتدني مشاركة المرأة فيها، وعدم ثقة المرأة بقدرة المرأة على العمل السياسي، وغياب الوعي التام بالثقافة الحقوقية لدى المرأة.

التوصيات:

ومن أجل زيادة مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، وحتى يمكن تجاوز المعيقات التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية السياسية، فإن الدراسة توصي بما يلي:

1- ضرورة توسيع مشاركة المرأة السياسية في كافة مواقع صنع القرار السياسي.

2- ضرورة زيادة عدد مقاعد الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب ؛ من أجل إعطاء المرأة فرصة لإثبات قدرتها على العمل السياسي.

3- ضرورة نشر الوعي بالثقافة الحقوقية للمرأة، وأهمية وجودها في مراكز صنع القرار السياسي.

4- ضرورة دعم المرأة في وسائل الإعلام عن طريق طرح القضايا التي تخص المرأة عبر وسائل الإعلام المختلفة.

5- ضرورة عقد برامج تدريبية للنساء اللواتي يتواجدن في مراكز صنع القرار ؛ وذلك من أجل زيادة القدرة والمعرفة السياسية لديهن.

الهوامش:

(1)- حسين عمر الخزاعي، معوقات الكوتا النسائية نحو انتخاب المرأة في الانتخابات البرلمانية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية ، المجلد (5) ، العدد(5)، 2012، ، ص 276.

(2)- أمل محمد علي الخاروف و إيمان بشير حسين ، تجربة المرأة الأردنية المرشحة للانتخابات النيابية لعام 2007م، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، المجلد (3)، العدد(2) 2010م، تموز، ص 135.

(3)- إياس محمود عاشور ،المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: (1989-2001م)، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد الدبلوماسي الأردني ، تموز 2003م.

(4)- Abdel Mahdi Alsoudi, Women's Participation in the Parliamentary Elections in Jordan 2003, Dirasat, Human and Social Sciences, University of Jordan, Volume 33, No. 1, 2006 ,p.p: 175-188 .

(5)- عيد الحسبان ، النظام الانتخابي وأثره في تفعيل حق المرأة في المشاركة في عضوية مجلس النواب في التشريع الأردني، أبحاث اليرموك،جامعة اليرموك، المجلد(22)،العدد(4) 2006م، ص 1034.

(6)- محمد أحمد المقداد، المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003م، مجلة المنارة للدراسات والبحوث ،جامعة آل البيت ، المجلد (12) ، العدد (1) ، نيسان 2006م ، ص 289.

(7)- دارين محمد الدغمي ، "نظام الكوتا وأثره على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (2003-2006): دراسة ميدانية" رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، 2007م .

(8)-محمد كنوش الشرعة ونرمين يوسف غوانمة ، الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الأردني ، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، المجلد (27) ، العدد (1 ج) 2011، ص 659

(9)-أمل محمد علي الخاروف و إيمان بشير حسين" تجربة المرأة الأردنية ، مرجع سابق، ص 135 .

(10)- Abeer Bashier Dababneh , Jordanian Women's Political Participation, European Journal of Social Sciences – Volume 27, Number 2, 2012 , p. 213 .

(11)- خديجة أبوعلي حباشنة ، الكوتا النسائية والمسيرة الديمقراطية في الأردن ،مجلة قضايا المجتمع المدني، مركز الأردن الجديد ، عمان ، عدد مزدوج (20/19) آذار 2004م ، ص 19.

(12)- مجموعة باحثين ، مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2003م، جمعية النساء العربيات، ومؤسسة كونراد أديناور، عمان ، 2004م ، ص38 .

(13)- Stina Larserud and Rita Taphorn , Designing for Equality, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm ,Sweden, 2007, p.8.

(14)- عبدالله المدني ، نظام الكوتا النسائية آسيويا ، الموقع الإلكتروني: www.rezgar.com .

[15]- محمد الشرعة ونرمين غوانمة ، الكوتا النسائية في النظام الانتخابي ،مرجع سابق، ص 659.

[16]-محمد العكور، دور وثيقة الاردن اولا في تنميةالحياة السياسية للمرأة الأردنية، رسالة مجلس الأمة، العدد (48) حزيران 2003، عمان.

[17]- نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها رقم (42) لسنة 2001م وتعديلاته .

[18]- قانون الانتخاب المؤقت رقم (34) لسنة 2001م وتعديلاته: المادة (45) .

[19]- القانون رقم (8) لسنة 1974م .

[20]- بنان العوض ،المرأة في الأردن ، منشورات دائرة المطبوعات والنشر ، ط1 ، 2001م ، ص 35.

[21]- قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (34) لعام 2001م وتعديلاته .

[22]- هيفاء أبو غزالة، دراسات برلمانية إقليمية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة -اليونيفيم ، ط1 ، عمان ، 2007م ، ص 20 .

[23]- وزارة الداخلية الأردنية من خلال الموقع الإلكتروني: www.moi.gov.jo .

[24]- قانون البلديات المؤقت رقم (22) لسنة 1982م، المادة (12) .

[25]- المادة (9) الفقرة (ب) من قانون البلديات رقم (14) لسنة 2007م.

[26]- وزارة الشؤون البلدية ،الكتاب السنوي لقطاع الشؤون البلدية ،2007م ، ص 28 .

[27]-نادية سعد الدين ، مستقبل دور المرأة الأردنية في التنمية السياسية في ضوء السياسات المعلنة، المستقبل العربي ، العدد 321 ، تشرين الثاني 2005م ، ص 115 .

[28]- بنان العوض ،المرأة في الأردن ، مرجع سابق، ص 37.